

وطون وعندها حرمها ستم ذرئاً واثقال في الراجح لاذ قد قيل الحريم ان يكون ذرئاً ومكراً للحر
 وذراع العامة حيث قضيات وعذابات كذلك فاتهم قدروه بانهم وعزيتن اصراً كل اصبع
 يست شجارت مفهوماً بطون بعضها بطون البصر والمعين حسابة كذلك اي عن كل جانب
 ومن غير من الحريم في الاثر اوله ولم الحريم من ثلثة جوانب اي للذي حفر في مسته حريم الاثر ومن
 الاثر والفتنة حريم بعد ما يصورها هذا عند اي حنيفة رواء وقيل فام حفرة الماء في حرم النهر فلا
 حريم له عند ظهور الماء كالعين فلها الحريم حسابة ذرئاً ولا حريم لغيره في ارض غيره الا في هذا
 عند اي حنيفة رواء وعندها لمسألة النهر في حريمها ويلحق عليها الظاهر وكذا في ارض مولد في حنيفة
 بين نهرين وارض للآخر وليست مع احد صاحب الارض اي يمكن لاحدها عليها حريم او طير ملقى
 به مهن لصاحب الارض عند اي حنيفة في ارضه وان كان فضا صاحب الشرا هو صاحب اليد عند اي حريم
 حريم مقدار نصف بطن النهر في كل جانب وعند مقدار بطن النهر من كل جانب **مصلح الشرب**
 نصيب الماء والشفعة شرب بني آدم والبهائم وكل حقه في كل ما لم يخرج باناءه وسقى ارض
 من النهر عظم كرجلة ونحوها وسوق نهر الارض منها او نصب الرعي ان لم يصب بالعامه وان اضر
 الا ولا سقى دواب وان حفر نهر لغيرها او ارض في الجبل عظم على دابة وشجر من نهر
 غيره وقتادة وبه الا اذا ذول سقى نهر او حفر في ارض حمله بولده في الراجح وكري نهره بملكه من
 المال فان ملكي نهر من نهر في الجبل العام المنسوب اليه وكري نهره بملكه على اهل

من اهل له على لهل الشفعة ومن جاوزه ارضه بركي اي كل شريك او الذي يكون النهر في ارض
 لكي عليه كوي باقي النهر وهذا عند اي حنيفة رواء وقالوا عليهم كرم من اوله الى اخره ومن دعوى
 الشرب بلادي في هذا السك لاذ قد علك بدون الارض ان وقد يباع الارض ويبقى الشرب
 للبايع فان اخصم كرم في شرب بينهم قسم جزا راضيه ومنع الاعلى منهم من سكر النهر وان لم
 يشرب بدونه بل ارضه وكل منهم سقى نهره ونصب الرعي او المير او حرم عليه بل اذ ان شريك
 الارض ومنه فعمله بان يكون بطن النهر وما حقه ملكا وللآخر حق التسليم ولا يضر
 بالنهر ولا بالماء ومن توسع في النهر ومن القسم بالارياح وهذا كذا في الكوي جمع
 الكوة وهي روض البيت استمرت للثغرة التي تستقبها لظن شرب الماء فيه الى المزارع او المجدول
 وانما ينج لان القديم يتولى مقدمه ومن سوق شربه الجار في لما حرم ليس له ان يسه شرب
 لاذ اذا اتعادهما العهد سئل به ان حق تلك الارض والشرب يورث ويحط بالانتفاع ولا يباع
 ولا يبيع ولا يوهب ولا يقصد به ولا يجرع هو او يبدل صاحبه ولا يفي من ملاء ارضه حنيفة
 ارض جاره او غرت ولا من سقى من شرب غيره وهو قول العام المعروف بجهده ناه وفي الجامع
 الصغير الجزوي يضمن **كتاب الاشربة** حرم الخمر وهي اليت من اجنب فلا
 واشتد قدف بالزبد وان قلت هذا الاسم حصر به الشرا باجماع اهل اللغة ولا نقول
 ان كل من سقى لا يشترط ان عن عامه العلف فان اللغة لا يجري فيها القياس فلا يسمي الذي قارورة

فتاة

من اهل له